تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني

متطلب أساسي للاستجابة لاحتياجات سوق العمل

ملخص تنفيذي

أجمع المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994 على الحاجة لمواجهة التحديات المتعلقة بتطوير نظام تعليم وتدريب مهني وتقني قادر على توفير الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق المعارف والمهارات والقدرات الذاتية للاندماج والمنافسة في سوق العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتُرجم هذا الإجماع بإعداد واعتماد الإستراتيجية الوطنية للتعليم التقني والمهني في العام 1996. غير أن جميع المحاولات لبلورة هذه الإستراتيجية وتحويلها إلى نظام وطني واعتباره جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي الفلسطيني لم يُكتب لها النجاح رغم المحاولات المتعددة لتطبيق عدد من مكونات هذه الإستراتجية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والتقارير حول مدى التقدم في الإستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني والعقبات التي تواجه تطبيقها، ارتأى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إعداد تقرير يرصد فيه الجهود البحثية والوثائق والدراسات المختلفة في هذا المجال، والتي تُشخص المشاكل التي يواجهها قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني، ومراجعة هذه الجهود وتسليط الضوء على الإجراءات اللازمة للتدخل والإصلاح واقتراح التوصيات المطلوبة لإعادة تفعيل هذه الإستراتيجية.

تبحث هذه الدراسة النظام القائم على تطوير الموارد البشرية في فلسطين، وتحديداً نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، ومدى ملائمته للواقع الحالي، وعن وجود آلية لتنفيذ السياسات الوطنية، وكيفية عملها إن وجدت. وتقيم هذه الدراسة هياكل حكم وإدارة النظام، وآليات التنسيق والربط مع الشركاء، وكذلك البيئة القانونية التي يعمل من خلالها.

وتعتمد الدراسة بشكل أساسي على مراجعة نقدية لمجموعة من الدراسات والتقارير الرئيسية التي أجريت في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، وإجراء عدد محدود من المقابلات مع الممثلين الرئيسيين في مستويات العرض والطلب لتحديد المعوقات المختلفة، التي حالت وتحول دون تحقيق الإستراتيجية الوطنية لأهدافها الموضوعة، وعدم إدماجها وتكاملها مع النظام التعليمي ونظام تنمية الموارد البشرية في فلسطين، وكيفية معالجة هذه المعوقات.

أظهرت نتائج هذه الدراسة الحاجة الملحة لإجراء تدخلات إستراتيجية لتعزيز نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وتمكينه من مواجهة التحديات التي تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية، وتمحورت هذه التدخلات حول السياسات المتعلقة بحوكمة النظام، وتعزيز إنتاجيته، وتحسين جودة مخرجاته، وإدارة النظام وكفاءته.

ومن الجدير بالذكر أن جميع التدخلات المقترحة التي أظهرتها هذه الدراسة قد تم معالجتها وتضمينها كأهدافٍ رئيسية في الإستراتيجية الوطنية للتعليم المهني والتقني وخطتها التنفيذية. وعليه لا تزال هذه الإستراتيجية تشكل الإطار المناسب لإجراء الإصلاحات المطلوبة حال توفر البيئة الحقيقية لتطبيقها، والمتمثلة في توفير الالتزام السياسي من قبل الحكومة، وتوفر عوامل القيادة من قبل وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة العمل للتوصل الى نظامِ تعليمٍ وتدريبٍ مهني وتقني قادرٍ على الاستجابة للاحتياجات من الموارد البشرية المؤهلة والتي تلبي متطلبات المنافسة النوعية في سوق العمل.
لقد أثبتت التجارب أن أنظمة الحوكمة والإدارة الحالية لم تسمح بالتنفيذ الكامل لمكونات الاستراتيجية الوطنية على المستوى الرسمي. **ولذلك، اقترحت الدراسة تبني نهج البناء التراكمي الثابت** لتطوير زخم متنامي للانتقال من مرحلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية إلى مرحلة النظام الوطني للتعليم والتدريب المهني والتقني.

من شأن هذا النهج استهداف أربعة محاور رئيسية تشمل تقوية وتمكين النظام، وتقوية برامج التعليم والتدريب المطروحة، وتحسين جودة مخرجات التدريب، وأخيراً توفير الإحساس بملكية مشتركة للنظام من قبل جميع الشركاء. يصبح ذلك ممكناً من خلال إنشاء الإطار الوطني للمؤهلات، وتعزيز قدرات الموارد البشرية للنظام، وتعزيز التعليم غير الرسمي، وإنشاء القدرة الفنية والتقنية لمساعدة مكونات النظام المختلفة.

حددت هذه الدراسة أربعة تدخلات رئيسية قابلة للتنفيذ لتطوير النظام الفلسطيني للتعليم والتدريب المهني والتقني، وتشمل هذه التدخلات دعم وتعزيز حوكمة النظام، وإنشاء مركز التطوير المهني والتقني، والانتهاء من مراجعة واعتماد إطار المؤهلات الوطنية، وإدخال الإصلاحات اللازمة على التشريعات المتعلقة بمنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

خلص هذا التقرير إلى أن القضية الجوهرية الرئيسية التي تحول دون تحقيق نظام تدريب مهني وتقني فاعل تكمن في عدم وجود نظام حوكمة فعّال. فقد فشلت هياكل الحكم والإدارة الحالية في توجيه قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني لتحقيق الفعالية والكفاءة، والموائمة، والاستدامة للنظام. وعليه يصبح إعادة تفعيل الهياكل الإدارية التي تقرر تشكيلها، وبالأخص المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهني والتقني ومجلسه التنفيذي، ومركز تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني، والتي من دونها سيستمر النظام في التشتت والمراوحة وهدر الموارد المتاحة.

ولإعطاء إشارة البدء في تنفيذ الاستراتيجية، أبرزت الدراسة الحاجة الحقيقية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء بإنشاء مركز التطوير المهني والتقني كمكون أساسي من مكونات إدارة النظام. حيث يعتبر هذا المركز بمثابة بيت الخبرة في مجال تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني. ويتمثل الهدف العام لهذا المركز في توفير الدعم الفني وتقديم المشورة لسير النظام، ولا يُعنى بعمليات التنفيذ للخطط والسياسات. وأشارت الدراسة إلى أن الورقة المفاهيمية حول إنشاء مركز التطوير المهني والتقني كانت قد أعدت سابقاً، وهي ورقة شاملة وتتضمن الميزانية التقديرية لإنشائه.

إن إطلاق هذا المركز، باعتباره الذراع الفني ضمن منظومة حاكمية التعليم والتدريب المهني، وتمكينه من القيام بالمهام الموكلة إليه، سيغني عن الحاجة إلى التفكير بإنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني. وهو سيعالج النقص في الموارد البشرية المؤهلة، من خلال الاستفادة من الخبرات الموجودة في الوزارات المختلفة، واستقطاب، و/أو الاستعانة

بمصادر خارجية وقدرات متخصصة قادرة على التخطيط والتنفيذ لعناصر الاستراتيجية المختلفة. وعليه سيكون المركز محور الخبرات الوطنية في هذا المجال.

كما أشارت نتائج عملية المراجعة إلى الحاجة الى خطة وطنية لتوجيه تنمية الموارد البشرية وتحديد احتياجات التعليم والتدريب على كافة المستويات بما يتناسب مع متطلبات القضايا المتعلقة بالاقتصاد والبطالة والتنمية. مع أن عملية المراجعة رصدت وجود خطط تنموية على المستوى الوطني، إلا أن ترجمة أهداف تلك الخطط في الخطط القطاعية والوزارية (sub-sectral) لا تزال ضعيفة. وعليه توصي الدراسة تشكيل لجنة وطنية للشروع في هذه المهمة بالاستفادة من بعض المبادرات المحلية السابقة، كتقييم احتياجات القوى العاملة المدربة المنفذ من قبل التعاون الفني البلجيكي، وتقييم الفرص الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة الألمانية للتعاون الفني، ووفق التصنيف المهني العربي. يشار هنا أيضاً إلى التصنيف المهني العربي الذي تم تطويره ووافقت عليه الدول العربية بما فيها فلسطين.

حيث يعتبر تطبيق كل من التصنيف المهني وإطار المؤهلات الوطني متطلبات سابقة لأي تغيير هيكلي ضمن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني. ويحكم عملية إعداد إطار المؤهلات الوطنية اعتبارين رئيسين أولهما الحاجة إلى إدخال التعريفات المهنية والتي من شأنها تسهيل الاتساق في تصنيف المهن من خلال تقليل الاعتماد على الألقاب المهنية، والثاني الحاجة الملحة إلى الاتفاق على هيكل التصنيف المهني الذي يعكس واقع القوى العاملة في فلسطين.

خلصت عملية المراجعة إلى الحاجة لإعادة التفكير في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني كجزأ لا يتجزأ من نظام التعليم الفلسطيني وضمن رؤية شاملة لتنمية الموارد البشرية التنافسية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وعليه يصبح تكامل قوانين التعليم والتدريب القائمة ضرورة ملحة لتحقيق تلك الرؤية، الأمر الذي يتطلب إقرار وتضمين مسارات التقدم في كافة أشكال التعليم والتدريب المهني والتقني التي اقترحتها الاستراتيجية الوطنية ضمن النظام التعليمي القائم. وهذا سيساعد على تغيير النظرة السلبية للتعليم والتدريب المهني والتقني في المجتمع الفلسطيني، كونه حالياً مساراً مغلقاً ولا يشجع التقدم نحو مفهوم التعليم مدى الحياة.

يهدف النهج المقترح إلى تحقيق تغييرات هيكلية للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني وخطتها التنفيذية، وهو نهج استراتيجي يبني على الإنجازات المحققة منذ إعداد الاستراتيجية الوطنية. وهذا يعني الابتعاد عن عملية تنفيذ متمحورة حول بناء المكونات الكاملة لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، والتركيز على بناء العناصر الرئيسية لهذه المكونات التي تعتبر ضرورية لبدء وتطوير التغييرات الهيكلية.

وأكدت الدراسة على دور الحكومة الفلسطينية، بصفتها الشريك المحفز، بالتركيز على تشجيع الأفكار والتدخلات المبتكرة ضمن الأهداف العامة الشاملة وأهداف الاستراتيجية الوطنية. إن اعداد وإقرار التشريعات المناسبة، ووضع الأطر التنظيمية المناسبة، وخلق أنظمة الاعتماد وضمان الجودة هي مجالات رئيسية يمكن، بل ويجب على الحكومة أن تأخذ زمام المبادرة فيها.